

Distr.: General
23 November 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المعني بسبل ووسائل الارتقاء بمستوى تنفيذ

المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول

جنيف، ٦ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

تقرير اجتماع الخبراء المعني بسبل ووسائل الارتقاء بمستوى تنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول

المعقود في قصر الأمم، جنيف، يومي ٦ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-20836(A)



* 1 7 2 0 8 3 6 *

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	
٣	موجز الرئيس	أولاً -
٣	البيان الافتتاحي	ألف -
٤	سبل ووسائل الارتقاء بمستوى تنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول: بناء القدرات الإنتاجية ومضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية	باء -
١٣	المسائل التنظيمية	ثانياً -
١٣	انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٣	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٣	نتائج الاجتماع	جيم -
١٣	اعتماد تقرير الاجتماع	دال -
١٤	الحضور	المرفق

مقدمة

عُقد اجتماع الخبراء المعني بسبل ووسائل الارتقاء بمستوى تنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول في قصر الأمم، بجنيف، سويسرا، يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

أولاً - موجز الرئيس

ألف - البيان الافتتاحي

١- أشار مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، بالأونكتاد، في بيانه الافتتاحي، إلى أن اجتماع الخبراء سيركز على الارتقاء بمستوى تنفيذ مجالين من مجالات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول، هما بناء القدرات الإنتاجية ومضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠، والمجال الأخير هو أيضاً غاية من غايات الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

٢- وأشار المدير أيضاً إلى أن الخبرات الوطنية الحديثة تبين أن النمو السريع، وإن كان مهماً، لا يكفي لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في أقل البلدان نمواً. وأضاف أن أوجه التحسن الدائم في المستويات المعيشية والتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف برنامج عمل اسطنبول لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي، كي يتسنى إنشاء فرص عمل وقطاعات ذات قيمة مضافة أعلى. وقال إن بناء القدرات الإنتاجية مكون رئيسي. وأشار إلى أن أقل البلدان نمواً المعتمدة على السلع الأساسية تتعرض لصددمات خارجية وتتسم أيضاً بقطاعات زراعية غير رسمية ضخمة، وهي عوامل تؤكد الحاجة إلى تنفيذ استراتيجيات قوية لتحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق وشامل للجميع، وهياكل إنتاجية متنوعة، وأنماط تصنيع محسنة في أقل البلدان نمواً.

٣- وفيما يتعلق بمضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠، أشار المدير إلى أن أحدث البيانات تبين أن هذه الحصة انخفضت في الواقع. ويثير ذلك قلقاً خاصاً لأن الواردات ازدادت زيادة كبيرة في الفترة نفسها، مما أدى إلى زيادة العجز التجاري. وبالإضافة إلى ذلك، تواصلت تركيز صادرات أقل البلدان نمواً من حيث المنتجات والوجهات، مما يؤكد الحاجة إلى التنويع.

٤- وانطلاقاً من هذه الخلفية، أشار المدير إلى أن اجتماع الخبراء سيستعرض الدروس المستفادة حتى ذلك الوقت من تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وسيحدد التحديات الأساسية التي تواجهها أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية في سبيل تنفيذ مجالات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول. وإحدى المسائل ذات الصلة هي الحاجة إلى استكشاف السبل التي يمكن لأقل البلدان نمواً أن تعزز من خلالها عملية حشد الموارد المحلية وتحسين فرص الحصول على التمويل الإنمائي الدولي، ويشمل ذلك استكشاف سبل الاستفادة بمزيد من الفعالية من الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأشار إلى وجود تحديات أخرى تتعلق بتمكين القطاع الخاص، والحصول على التكنولوجيا والمهارات اللازمة للإنتاج ذي القيمة المضافة الأعلى،

واستكشاف الآليات اللازمة للمشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية ولجني فوائد إنمائية من هذه السلاسل، وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً. وأشار إلى تحدٍ آخر يتعلق بترتيب أولويات السياسات وتحقيق الاتساق بينها بصورة عامة، وهو ما يعتمد على ظروف كل بلد. وأشار المدير إلى أن الأونكتاد يعكف على وضع إطار لمؤشرات لمستوى القدرة الإنتاجية يمكن قياسها، وهي مؤشرات من شأنها أن تساعد راسمي السياسات. وفي الختام، أشار المدير إلى أهمية النظر فيما يمكن أن يفعله الشركاء في التنمية لمساعدة أقل البلدان نمواً على نحو أفضل لتحقيق غايات برنامج عمل اسطنبول، بما في ذلك فرص تحسين شروط دخول أقل البلدان نمواً في الأسواق والتصدي للحواجز غير الجمركية.

باء- سبل ووسائل الارتقاء بمستوى تنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول: بناء القدرات الإنتاجية ومضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية (البند ٣ من جدول الأعمال)

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ وإنجاز أهداف برنامج عمل اسطنبول

٥- عرضت الأمانة، في الجلسة غير الرسمية الأولى، الوثيقة الأساسية المعنونة "تحسين تنفيذ برنامج عمل اسطنبول والأهداف والغايات المتعلقة بالقدرات الإنتاجية ومضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية" (TD/B/C.I/EM.9/2)، وهي وثيقة تضمنت تقييماً للتقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً نحو تحقيق أهداف وغايات معينة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول). وأشارت إلى أن التجارب الأخيرة في أقل البلدان نمواً بيّنت أن النمو الاقتصادي وحده لا يضمن تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. فرغم النمو الكبير الذي تحقق في أقل البلدان نمواً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم تتمكن هذه البلدان من أن تحسن المؤشرات البشرية والاجتماعية أو أن تزيد بدرجة كبيرة فرص العمل أو القيمة المضافة للتصنيع. وأشارت الأمانة إلى أن أعمال الأونكتاد تبين أن النمو والتنمية المستدامين والشاملين لا يمكن تحقيقهما إلاّ ببناء أو تنمية القدرات الإنتاجية بوصفها مكونات أساسية للتحوّل الهيكلي والتنويع الاقتصادي. وبينت أن الأونكتاد حدّد هدف مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠، وهو أحد المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل اسطنبول، بوصفه أحد أصعب التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، التي تعرضت لانخفاض في هذه الحصة منذ عام ٢٠١٠، صاحبه عجز واضح في الميزان التجاري وزيادة تركيز الصادرات.

٦- وتألّف فريق المحاورين في الجلسة غير الرسمية الأولى من وزير تجارة وصناعة سابق، في هايتي؛ وكبير مستشارين اقتصاديين لرئيس الوزراء، في السنغال؛ وموظف برامج كبير، بمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ورئيس وحدة تخطيط التنمية والنمو الشامل، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ورئيس قسم البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٧- وقد أكد المحاور الأول أن أهم مسألة في الوقت الراهن هي ضمان التأزر والاتساق بين الخطط الوطنية والبرامج والاتفاقات الدولية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل

اسطنبول. وعرض المحاور تجربة هايتي، التي التزمت بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ برنامج عمل اسطنبول بوصفهما جزءاً لا يتجزأ من إطارها الإنمائي الوطني، ومع ذلك لا يزال أمامها شوط طويل ينبغي أن تقطعه في العديد من المجالات. وحدد المحاور ضعف الإحساس بالملكية وضعف القدرات المؤسسية وعدم زيادة الشراكات بوصفها أكبر العقبات أمام تقدم البلد نحو تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول.

٨- وسلط المحاور الثاني الضوء على أهمية اتساق برنامج عمل اسطنبول مع البرامج التجارية والإنمائية الدولية الأخرى، مع تركيز خاص على الحاجة إلى ربط خطط العمل بصورة أفضل بمعايير الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً. فالسنغال، مثلاً، أدجت المجالات ذات الأولوية الثمانية لبرنامج عمل اسطنبول في خطتها الإنمائية الوطنية، وأحرزت تقدماً منذ عام ٢٠١١ في معظم أهداف البرنامج، بما في ذلك الأهداف ذات الصلة بعبئيات الخروج من القائمة. وأشار المحاور إلى أن السنغال يمكنها الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٥ إذا نجحت في المحافظة على مستوياتها الراهنة في الأداء الاقتصادي - الاجتماعي.

٩- وشدد المحاور الثالث على أهمية الحد من مظاهر الضعف وبناء القدرة على التحمل في أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، أكد المحاور ضرورة زيادة الاستثمار، العام والخاص على السواء، ولا سيما في مجالات الطاقة والهياكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك أشار المحاور إلى أن أشكال التمويل ليست كلها مناسبة لجميع الأغراض، وأن من المهم لأقل البلدان نمواً أن تقيّم ما إذا كانت تكلفة استثمار معين لها ما يبررها من حيث عائداتها الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، أكد المحاور الحاجة إلى تحسين قدرات أقل البلدان نمواً في مجالات إدارة الضرائب وتطوير المشاريع والتفاوض مع المستثمرين.

١٠- وأشار المحاور الرابع، من واقع مجموعة مختارة من المؤشرات، إلى إحراز تقدم كبير حتى ذلك الوقت في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. غير أن التقدم تفاوت فيما بين مجالات الأولوية الثمانية وفيما بين البلدان. وقال المحاور إن أقل البلدان نمواً مجموعة غير متجانسة، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى النظر إلى أبعد من متوسطات المجموعات، والنظر إلى التقييم الخاص بكل بلد على حدة. وشدد المحاور على أن الإنجازات التي حققتها أقل البلدان نمواً هشة، وعلى وجود مخاطر شديدة تندر حدوث تراجع بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني، والأزمات السياسية والأمنية المستمرة، وارتفاع مستوى عدم المساواة.

١١- وسلط المحاور الخامس الضوء على أن أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ متنوعة من حيث رصيدها من الموارد، بما فيها الموارد البشرية والطبيعية، ومن حيث الخصائص الديمغرافية والمؤسسات والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. وأشار المحاور إلى أنه ينبغي تجنب النهج الذي يناسب جميع الحالات، وأن التنوع يستلزم مواجهة التحديات الخاصة بكل بلد في إطار من الدعم الدولي المتكامل المقدم لأقل البلدان نمواً. ولفت المحاور الانتباه بشكل خاص إلى مشكلة عدم وجود هياكل أساسية وإلى الاحتياجات المالية الكبيرة في هذا الصدد؛ وتشير التقديرات إلى أن الأموال اللازمة لإقامة هياكل أساسية جديدة وتوسيع نطاق الهياكل الأساسية القائمة وصيانتها في أقل البلدان نمواً تبلغ ١٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة حتى عام ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بالخروج من القائمة، شدد المحاور على أن أقل البلدان نمواً يجب أن

تجري تقييماً واضحاً لتكاليف ومنافع الخروج من القائمة، أو لمزاياه ومساوئه، وعلى أن التدابير المحددة لدعم أقل البلدان نمواً ينبغي إلغاؤها بطريقة تدريجية يمكن التنبؤ بها.

١٢- وركزت المناقشة التالية على وسائل تحقيق تقدم في مجالات الأولوية الخاصة ببرنامج عمل اسطنبول. وشدد مندوب على أهمية تحديد أفضل الممارسات فيما يتعلق بالاحتفاظ بالمهارات وتهيئة بيئة تشجع بقاء أصحاب المهارات المحليين في البلد. وأشار مندوب آخر مجدداً إلى ضرورة تحقيق مزيد من الاتساق فيما بين الخطط الإنمائية الوطنية وخطة التنمية الدولية، وشدد أيضاً على أهمية إعادة الاعتبار لمفهوم السياسة الصناعية الذي لم يحظ منذ عهد بعيد بتوافق عام في الآراء. وسلط بضعة مندوبين الضوء على الحاجة إلى وجود سياسة صناعية فعالة، وأكدوا أهمية أنشطة التصنيع من حيث توفير فرص عمل وتنمية المهارات وآثارها المضاعفة. واعترف محاور بأهمية قطاع التصنيع في معظم أقل البلدان نمواً، ولكنه أشار إلى أن بعض البلدان يعاني من أسواق صغيرة وموارد محدودة تقلل قدرتها على تطوير أنشطة التصنيع. وأشار المحاور إلى وجود توافق واسع النطاق في الآراء على أن أقل البلدان نمواً أحرزت تقدماً في بعض المجالات ولكن ليس بشأن العديد من المؤشرات الأساسية. وأكدت المناقشة أن بناء القدرات الإنتاجية أمر بالغ الأهمية في أقل البلدان نمواً لتحقيق أهداف التنمية، وأن توافر البيانات ومصداقيتها عامل أساسي في مساعدة أقل البلدان نمواً على إجراء تقييم كمي لمستويات قدراتها الإنتاجية كي يمكن تحديد الإنجازات ونقاط القوة ونقاط الضعف والأولويات الأكثر إلحاحاً، وكذلك وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات لمواجهة التحديات.

تقوية القدرات الإنتاجية لتحقيق التحول والتنمية

١٣- تألف فريق المحاورين في الجلسة غير الرسمية الثانية من رئيس فرع التجارة والفقير، بالأونكتاد؛ وأستاذ في جامعة كومبلوتينسي في مدريد؛ ومنسق برنامج التكنولوجيا والتحول الهيكلي والوظائف، بمنظمة العمل الدولية؛ ومدير شؤون المعرفة والتعلم، بمؤسسة بناء القدرات الأفريقية؛ ومستشار تجاري، بأمانة الكومنولث؛ وشريك مؤسس في شركة نتاري إنسايتس (Ntare Insights) برواندا.

١٤- وحدد المحاور الأول طريقتين لتحسين القدرات الإنتاجية، هما زيادة ناتج المنتجات الراهنة وإنتاج منتجات جديدة أكثر تطوراً، وهو ما يشمل التنوع. وأكد المحاور أنه رغم أن الهدف على الأجل المتوسط إلى الطويل ينبغي أن يكون بناء قدرات جديدة، فإن التركيز ينبغي أن ينصب في الأجل القصير على كيفية المحافظة على القدرات الراهنة والاستفادة منها، مع توجيه الجهود أساساً نحو المجالات التي من الممكن أن تتحقق فيها مكاسب سريعة. ومع ذلك، أشار المحاور إلى أن أي اقتصاد من الممكن أن يعثره نوع خاطئ من التغيير الهيكلي، الذي قد يتزامن مع مستويات منخفضة من تنمية القدرات الإنتاجية. وأشار المحاور أيضاً إلى وجود قدر وافر من الأفكار والأطر بشأن كيفية تنمية القدرات الإنتاجية، ولكن ينبغي توفير مزيد من المعلومات بشأن كيفية تفعيل هذه المهارات بصورة عملية على مستوى البلد.

١٥- وتناول المحاور الثاني مسألة المعونة من أجل التجارة، وكيف يمكن أن تدعم هذه المعونة القدرات الإنتاجية والتصديرية في أقل البلدان نمواً. وقال إن الاندماج في نظام التجارة العالمية لا يعتمد على بناء القدرات التنافسية والإنتاجية فحسب، وإنما أيضاً وبدرجة متزايدة على ما إذا

كان بمقدور البلدان تقليص الحواجز التجارية داخل الحدود والحواجز الحدودية. وأضاف أن المعونة من أجل التجارة تهدف إلى دعم البلدان المفتقرة إلى القدرات، كي يتسنى لها وضع وتنفيذ سياسات تجارية وتحسين الإجراءات والمؤسسات والهياكل الأساسية. وأشار المحاور إلى تفاوت فعالية مبدأ المعونة من أجل التجارة على القدرات التجارية للبلدان المتلقية للمعونة، ومع ذلك فإن حصيلة التقييم بصورة عامة كانت إيجابية. وشدد على أنه، نظراً إلى أن موارد المعونة من أجل التجارة، المحدودة، تتدفق غالباً إلى البلدان ذات الدخل المتوسط، فينبغي توجيه هذه الموارد على نحو أفضل، مع زيادة ما يُخصص منها لأقل البلدان نمواً.

١٦- وتناولت المحاور الثالثة مسألة تحويل التعليم لخدمة التنمية الصناعية والتكنولوجية لأقل البلدان نمواً، بهدف تحقيق تحول إنتاجي سريع ومستدام وشامل. وأكدت المحاور أهمية التُّهَج القائمة على التعليم والمعرفة في تحقيق تحول إنتاجي يركز على تحسين قدرات الجمعيات على الابتكار والتنوع والمشاركة في أنشطة أكثر تعقيداً وإنشاء صناعات نمو جديدة. وسلّط الضوء على حاجة كل بلد إلى وضع رؤيته الخاصة بشأن التحول الإنتاجي ووضع سياسات تعليمية من شأنها أن تبني قاعدة المعارف والقدرات اللازمة لتحقيق التحول الهيكلي والتنمية الصناعية. وأشارت إلى أن هذه السياسات ينبغي أن تتضمن الابتعاد عن التركيز بشكل حصري على التعليم الابتدائي والاتجاه إلى وضع مجموعة من السياسات الرامية إلى تحقيق الاتساق بين سياسات التعليم والتدريب من جهة، والسياسات المتعلقة بالصناعة والابتكار والتجارة، من جهة أخرى.

١٧- وناقش المحاور الرابع مسألة بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تنويع الاقتصاد في أقل البلدان نمواً. وفي سياق التركيز على تجربة بعض بلدان أفريقيا، أشار المحاور إلى أن إثيوبيا ورواندا شهدتا، بفضل سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، قفزة في عائداتهما من صادرات البن والمنتجات الصناعية الخفيفة، على التوالي. وقدم المحاور توصيات سياساتية مفصلة، بما في ذلك توصيات في المجالات التالية: صياغة وتنفيذ سياسات تصنيع قائمة على الأدلة والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتقديم دعم مالي وتقني معزّز لتحقيق التنمية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار عن طريق آليات المعونة من أجل التجارة؛ ودعم جهود المؤسسات الرامية إلى تنمية القدرات وتنسيق السياسات، بهدف بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٨- واستطلع المحاور الخامس العلاقة فيما بين الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، وأشار إلى أن الاتفاقات التجارية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ودول صغيرة مختلفة من الممكن أن تكون صكوكاً مفيدة في التخفيف من بعض القيود التي تعوق تنمية القدرات الإنتاجية. وشدد المحاور على أن الاتفاقات التجارية تتيح فرصاً لتيسير الوصول إلى الأسواق بسرعة، وهو ما يمكن أن يشكل حافزاً لبناء القدرات الإنتاجية. غير أن المحاور أشار إلى أن هذه المنافع لا يمكن تحقيقها دون التفاوض لإبرام اتفاقات تجارية جيدة تكفل تمثيل أقل البلدان نمواً وسماع صوتها. وأشار إلى أن البلدان المتقدمة ينبغي أن تقدم مساعدة تجارية تكفل لبلدان أفريقيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً تنمية قدرتها على الإنتاج والتجارة.

١٩- وعرض المحاور السادس بالتفصيل جهود راوندا وجماعة شرق أفريقيا الرامية لزيادة حصصها في التجارة وتطوير قدراتها الإنتاجية. وقال إن حكومة راوندا حددت استراتيجيتها الإنمائية في رؤية عام ٢٠٢٠، وهي رؤية تهدف إلى تحويل راوندا، بحلول عام ٢٠٢٠، إلى بلد متوسط الدخل يتمتع باقتصاد موجه نحو الخدمات وقائم على المعرفة. وفي شرق أفريقيا، أدت مشاريع تكامل الممر الشمالي إلى تيسير حركة السلع، مما سمح بتحقيق نتائج إيجابية وبتلقي ردود إيجابية من القطاع الخاص. وشدد المحاور على أن الحكومات يمكنها وضع سياسات تشمل دعم مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم مختارة لتيسير الوصول إلى الأسواق الخارجية، وتشمل أيضاً تنفيذ برامج تنمية الموردين لجعل سلاسل الإمداد أكثر كفاءة.

٢٠- وتناولت المناقشة التالية مسألة ما إذا كان ينبغي للحكومات أو القطاع الخاص الاستثمار في التعليم. وقد أشار محاور إلى أن أهم مسألة هي تعيين من الذين ينبغي أن يتحمل مسؤولية تحديد برامج التعليم وأساليب التدريب، وأشار أيضاً إلى أن من المهم أن يوجد نظام تعليمي يركز على المهام يمكن للحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني الإسهام فيه. وتساءل مندوب عن فوائد الاتفاقات التجارية للبلدان النامية؛ فنيجيريا، مثلاً، لم توقع اتفاق شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي لأن ذلك كان من الممكن أن يؤدي إلى تراجع البلد عن التصنيع. وشدد بضعة مشاركين آخرين على الحاجة إلى مفاوضين ماهرين يمكنهم الدفاع عن المصالح التجارية والإنمائية للبلدان النامية في الاتفاقات الدولية.

حشد الموارد المالية من أجل تنمية القدرات الإنتاجية

٢١- أشار رئيس الجلسة غير الرسمية الثالثة، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى أن الهدف هو تحديد أفضل الممارسات في حشد الموارد المحلية، ومناقشة كيف يمكن للشركاء في التنمية وللقطاع الخاص دعم عملية تنمية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً. وتألّف فريق المحاورين من المدير والممثل الخاص للبنك الدولي لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية؛ وكبير اقتصاديين بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ وكبير موظفي الأعمال التجارية بمصرف الاستثمار "كاسا ديپوزيتي إي بريستي" (Cassa Depositi e Prestiti)، بإيطاليا؛ ونائب المدير العام لمركز تطوير بحوث السياسات، بوزارة التخطيط والاستثمار، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وكبير باحثين بمعهد التجارة العالمية؛ وباحث بمعهد تنمية ما وراء البحار.

٢٢- وأشار المحاور الأول إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال دون المستوى المستهدف، وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، حيث يبلغ حالياً نحو ٠,٣ في المائة. وأشار المحاور إلى أن الهدف، حتى وإن تحقق، قد لا يكفي لتمويل أهداف التنمية المستدامة التي تحتاج إلى نحو خمسة تريليونات دولار سنوياً. ولذلك ينبغي توفير موارد إضافية بتعزيز حشد الموارد المحلية، وتحسين استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات رأس المال الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات والتمويل المقدم من المؤسسات الخيرية. وسلط المحاور الضوء على أعمال البنك الدولي المتعلقة بتحسين السياسة الضريبية وإدارة الضرائب في أقل البلدان نمواً. وأضاف أن ثمة حاجة إلى استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة استراتيجية أفضل وإلى تخطيط المشاريع بطريقة تعظم استخدام رأس المال التجاري. وفي هذا السياق، أشار المحاور إلى النهج المتسلسل للبنك الدولي فيما يتعلق بتحديد التمويل اللازم للمشاريع، وهو نهج يكفل عدم استخدام الأموال العامة إلا إذا لم يمكن جذب أي رأس مال تجاري.

٢٣- وأكد المحاور الثاني أن البحوث بينت وجود ارتباط إيجابي بين التحول الهيكلي وتقليص الفقر في المناطق الريفية، وإن كانت سرعة التحول متفاوتة تفاوتاً كبيراً من بلد إلى آخر. وأشار المحاور إلى وجود حاجة، بناءً على ذلك، إلى سياسات داعمة تعزز الإنتاجية الزراعية، بطرق منها الاستثمارات في نظم التصنيع الزراعي التي يمكن أن تساعد أيضاً أقل البلدان نمواً على زيادة ناتجها الزراعي وعلى الحد من تكاليف الاستيراد المتزايدة التي تتحملها.

٢٤- وسلط المحاور الثالث الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه وكالات تشجيع الاستثمار الوطنية لمساعدة أقل البلدان نمواً في الحصول على رأس المال الخاص. فمثلاً، من المتوقع أن توفر خطة الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي أكثر من ٤٤ مليار دولار في الاستثمارات المتأتمية من مساهمات العامة، البالغة ٤,١ مليارات دولار. وأشار المحاور إلى أن الاستفادة من رأس المال التجاري تحتاج إلى وضع مشاريع ونماذج مالية جديدة، مثل التمويل المختلط الذي يجمع بين التمويل الميسر والتمويل المقدم من المصارف التجارية.

٢٥- وعرض المحاور الرابع بالتفصيل التحديات التي تواجهها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في سبيل تحقيق التحول الهيكلي وتنويع الصادرات. وقال إن البلد حقق نمواً كبيراً منذ عام ٢٠٠٢، وإن كان ذلك ناتجاً عن استغلال الموارد الطبيعية وقطاع الخدمات. وأشار إلى أن البلد بدأ، منذ عام ١٩٨٠، تصدير نحو ٤٠ منتجاً جديداً، وأن مؤشر تعقد المنتجات في البلد منخفض نسبياً. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك نسبة ٢٠ في المائة فقط من الشركات المصنعة في البلد في شبكات الإنتاج الدولية، ومعظم هذه الشركات كبيرة. وأشار المحاور إلى أن ذلك يبين التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية غير الساحلية في سبيل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

٢٦- وقدم المحاور الثالث تحليلاً لتدفقات المعونة من أجل التجارة في مجال الخدمات، التي تمثل غالبية الأموال المقدمة في إطار البرنامج. وقال إن البحوث تبين أن البرنامج يواجه تحديات فيما يتعلق بالتوزيع والفعالية. وأشار إلى أن معظم المعونة من أجل التجارة تُوجَّه إلى البلدان المتوسطة الدخل لا إلى أقل البلدان نمواً، وأنه لا يوجد ارتباط إيجابي بين التدفقات الكلية للمعونة من أجل التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية غير المتعلقة بالمعونة من أجل التجارة، من جهة، والتجارة من جهة أخرى. وعلى العكس من ذلك، ترتبط المعونة المخصصة لبناء القدرات الإنتاجية في القطاعات غير الخدمية، كالزراعة والتعدين والصناعة والتشييد، بصادرات السلع. ومع ذلك، أشار المحاور إلى أن هذا التأثير لا يمكن تحديده في حالة المعونة من أجل التجارة المخصصة للهياكل الأساسية الاقتصادية أو لبناء القدرات الإنتاجية في الخدمات أو السياسات والنظم التجارية. وأوصى المحاور بتركيز مزيد من البحث على هذه المسألة، وكذلك بإيلاء مزيد من الاهتمام لتخطيط برامج المعونة من أجل التجارة، بهدف تعزيز فعالية هذه البرامج.

٢٧- وأشار المحاور السادس إلى أن التدفقات المالية الخاصة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ازدادت في السنوات العشر الأخيرة، وإن ظلت متفاوتة تفاوتاً شديداً بحسب البلدان، حيث تجذب أقل البلدان نمواً نسبة صغيرة من هذه التدفقات. فمثلاً، بلغت حصة نيجيريا من هذه التدفقات ٤٥ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، استهدفت معظم التدفقات قطاع الموارد الطبيعية. وسلط المحاور الضوء على بعض العقبات التي يواجهها مستثمرو القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً، ومنها المستويات العالية للمخاطر السياسية ومخاطر الاقتصاد الكلي، والافتقار إلى

وسائل الاستثمار الكافية، وارتفاع تكاليف الإمداد بالكهرباء وعدم موثوقيته، وصعوبة الوصول إلى الأسواق العالمية، والافتقار إلى نماذج الأعمال التجارية المثبتة. وأشار المحاور إلى أن التدابير السياسية المحتملة للتصدي لهذه الشواغل تشمل تكيف الهياكل المالية على نحو أفضل وتحسين التنسيق من أجل تطوير سلاسل القيمة.

٢٨- وفي المناقشة التالية، سلط مندوب الضوء على التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في سبيل الوصول إلى أسواق، وعلى الحاجة إلى زيادة مستوى الطموح الإنمائي. وشدد مندوب آخر على أن تمتع أقل البلدان نمواً بالقدرات الإنتاجية لا يقل أهمية عن وصولها إلى الأسواق، وعلى أن تدابير الدعم المرتبط بالتجارة لا تُدمج دائماً في الخطط الإنمائية الوطنية. وتساءل مندوب عن الطريقة التي يمكن بها للشركاء في التنمية وللقطاع الخاص دعم عملية حشد الموارد المحلية في أقل البلدان نمواً، وتساءل مندوب آخر عما إذا كانت المصارف المركزية تؤدي دوراً في حشد الموارد المحلية وفي دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشار ممثل منظمة حكومية دولية إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يمتثل بعد لقرار منظمة التجارة العالمية بإلغاء إعانات التصدير. وفيما يتعلق بحشد الموارد، أشار ممثل برنامج تابع للأمم المتحدة إلى أن هذا الحشد يتعقد لأن العديد من أقل البلدان نمواً يواجه تحديات في استخدام الموارد بفعالية، ولأن أجزاء كبيرة من العديد من اقتصادات هذه البلدان غير رسمية، ولأن تشابه هياكلها الاقتصادية يمنع العديد منها من التجارة فيما بينها. ونظر الممثل فيما إذا كان تعزيز القدرة على تحمل الدين في أقل البلدان نمواً يمكن أن يدعم الجهود الرامية إلى زيادة الموارد المحلية.

٢٩- وأشار المحاورون إلى أن البنك الدولي أجرى استعراضاً للنفقات الوطنية بهدف تحسين كفاءة استخدام الموارد، وأنه يقوم بأعمال مستمرة بشأن السياسة الضريبية. وفيما يتعلق بالأنشطة غير الرسمية الواسعة النطاق في أقل البلدان نمواً، أشار المحاورون إلى أن عدداً من المنظمات الدولية تسعى إلى إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية، واقترحوا، فيما يتعلق بالحاجة إلى تحسين التنسيق، إدماج الخطط المالية في الخطط الإنمائية الوطنية. وأشاروا إلى أن الاستفادة من تدفقات رأس المال الخاص تنطوي على خطر التعرض للاستدانة، وإلى الحاجة إلى توخي الحذر في هذا الصدد. وأشار المحاورون أيضاً إلى أن المصارف المركزية ينبغي أن تركز على ضمان الاستقرار النقدي لا على المشاركة في حشد الموارد المحلية أو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبشكل خاص، أكد محاور أهمية تحقيق معدلات ادخار أعلى في أقل البلدان نمواً لتشجيع حشد الموارد المحلية، وذلك، مثلاً، عن طريق التأمين على الودائع. وأخيراً، أشارت الأمانة إلى أن البحوث التي أجراها الأونكتاد مؤخراً بيّنت أن تشابه الهياكل الاقتصادية لا يمثل عقبة أمام النشاط التجاري فيما بين أقل البلدان نمواً، وأن الافتقار إلى القدرات الإنتاجية عامل أكثر أهمية في منع التجارة.

سبل ووسائل مضاعفة الحصص التصديرية لأقل البلدان نمواً وتعزيز استفادتها من التجارة العالمية

٣٠- تألف فريق المحاورين في الجلسة غير الرسمية الرابعة من أستاذ بجامعة جنيف؛ وكبير اقتصاديين بمركز التجارة الدولية؛ ورئيس قسم وضع النماذج الاقتصادية والتحليل الكمي، بمنظمة التجارة العالمية؛ ورئيس البرامج في شبكة العالم الثالث - أفريقيا؛ وكبير باحثين بمعهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية؛ ومنسق مشاريع، بالمديرية العامة للتجارة، بالمفوضية الأوروبية.

٣١- وناقش المحاور الأول أنواع الصكوك السياسية ونظم الإدارة التي يمكن أن تساعد في تشجيع الصادرات في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً. وسلط الضوء على دور السياسات العامة، وبخاصة في شكل وكالات لتشجيع التصدير، في تشجيع الصادرات والتجارة، التي من المرجح أن تحقق عائدات أعلى من حيث نمو الصادرات. وأشار المحاور إلى أن وكالات تشجيع التصدير تختلف من حيث حجمها الاقتصادي والميزانية المخصصة لها وهيكلها الإداري وأنواع الأنشطة التي تمارسها. وأشار أيضاً إلى أن أفضل الممارسات تطورت في العديد من وكالات تشجيع الصادرات في جميع أنحاء العالم، وإلى تأثيرات إيجابية لوحظت فيما يتعلق بالشركات المتوسطة الحجم وكنتيجة للحوافز المقدمة لتصدير منتجات جديدة و/أو فتح أسواق جديدة، وهو ما له تأثير إيجابي محتمل على التنوع والتحول الهيكلي. وشدد المحاور على أهمية فهم السياقات المؤسسية المختلفة في البلدان النامية. وقال إن آثار الصادرات على التنمية، لا سيما من حيث الرفاه، وهي آثار تتجاوز ولاية وكالات تشجيع التصدير، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان. واستنتج المحاور أن أقل البلدان نمواً ينبغي لها أن تنظر بعناية في أنواع الصادرات التي تود تشجيعها وفي التأثير المحتمل لهذه الصادرات. فمثلاً، من الممكن أن تُحدث الصناعات الاستخراجية، كالنفط، آثاراً سلبية على البيئة، وأن تثبط أيضاً تحقيق الأهداف الإنمائية إذا لم يُستثمر ريع النفط في البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

٣٢- وركز المحاور الثاني على دور المنافسة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحسين استفادة أقل البلدان نمواً من التجارة العالمية ومضاعفة حصة هذه البلدان من الصادرات العالمية. وأشار إلى أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية، وأن من الممكن أن تتعدد المنافع نظراً إلى الانتشار الواسع النطاق لهذه المؤسسات في العالم؛ فنحو ٩٥ في المائة من الشركات العالمية مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وهي تستخدم نحو ٧٠ في المائة من القوة العاملة، أو غالبيتها، أساساً من عمال يحصلون على أجور منخفضة، أي أنهم مصدر الدخل الأساسي لأسر معيشية ضعيفة. وشدد المحاور على أهمية الفجوات الإنتاجية بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة، وهو ما ينعكس أيضاً في فجوات الأجور. وأشار إلى أن لذلك تأثيراً مهماً على إمكانية ربط أقل البلدان نمواً بسلاسل القيمة العالمية عن طريق التجارة. وأشار المحاور إلى أن البلدان الأشد فقراً عادةً ما تعاني من انخفاض قدرتها التنافسية ومن فجوات في الإنتاجية بالمقارنة مع الاقتصادات الأكثر تقدماً. ولذلك فإن توجيه الاستثمار إلى أقل البلدان نمواً من أجل تحسين قدرتها التنافسية أمر مهم، كما أن وضع برامج بناء القدرات، بالإضافة إلى الاستثمار، أمر بالغ الأهمية.

٣٣- وأشار المحاور الثاني أيضاً إلى عنصر آخر مهم في زيادة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية وتنويع صادراتها، هو دور الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، الذي صدق عليه ١٧ بلداً من أقل البلدان نمواً. ولاحظ المحاور الثالث أن مسار حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية مشجّع، غير أن التغير الذي حدث في هيكل التجارة لم يكن ملحوظاً. وقال إن تنفيذ الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة من الممكن أن يسهم في تنويع الصادرات، إذ من المتوقع أن يؤدي هذا الاتفاق إلى خفض التكاليف الثابتة للتجارة، مما يسمح للشركات بتصدير المنتجات التي كانت تُباع في الماضي في الأسواق المحلية فقط، وبدخول أسواق كانت تُعد في الماضي عالية التكاليف. وأشار المحاور إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتعلق

بصادرات أقل البلدان نمواً، وإلى أن تيسير التجارة من شأنه أن يعزز دخولها إلى أسواق التصدير. وقال إن الشركات الأصغر حجماً من المرجح أن تصدّر وأن تزيد حصتها من الصادرات أكثر من الشركات الكبيرة. وأخيراً، من شأن الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة أن يحسّن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الأحكام الخاصة والتفاضلية تسمح للدول الأعضاء بتكثيف تنفيذ الاتفاق بما يناسب ظروفها.

٣٤- وشدد المحاور الرابع على أهمية الأطر السياسية الوطنية في بناء القدرات الإنتاجية، باعتبارها متساوية في الأهمية مع الموارد المالية إن لم تكن أكثر أهمية. وركز المحاور على أوجه التداخل بين برنامج عمل اسطنبول والنظم السياسية الدولية الأخرى، لا سيما النظام التجاري. وأشار إلى أن أقل البلدان نمواً أحرزت تقدماً ملموساً على الصعيدين الوطني والإقليمي في تنويع قواعد التصدير، ولكنه أشار إلى عدم إحراز تقدم في نظام التجارة الدولية، وإلى أن البلدان المتقدمة الشريكة تقع على عاتقها مسؤولية في هذا الصدد. وسلط المحاور الضوء على العواقب السلبية لنظم السياسات الدولية، في مجالات التجارة والاستثمار والمساعدة الإنمائية الرسمية، على رسم السياسات الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بحيز السياسات.

٣٥- وتناول المحاور الخامس المنافع التي تعود على أقل البلدان نمواً من المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، والتحديات التي تواجهها في هذا الصدد. وأشار إلى أن من المهم الارتباط بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وإلى أن الدولة القوية ومجموعة السياسات تؤدي دوراً مهماً في هذا السياق. وأكد المحاور أن الاتفاقات التجارية الإقليمية تمثل وسيلة للاندماج على نحو أفضل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، إذ تتضمن هذه الاتفاقات جدول أعمال للأعمال التجارية التي يمكن أن تفيد العمالة وأن توسع نطاق التجارة.

٣٦- وناقش المحاور السادس دور المخططات التفضيلية التي يمنحها الشركاء في التنمية لصادرات أقل البلدان نمواً، ولا سيما بموجب مبادرة كل شيء إلا السلاح، التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، ومخطط نظام الأفضليات المعمم. وأشار المحاور إلى أن المخططات غالباً ما تفيد البلدان ذات القدرات الإنتاجية الأكثر تطوراً، على حساب بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً. فمثلاً، تصدّر أقل البلدان نمواً في منطقة جنوب آسيا نحو ٨٥ في المائة من واردات الاتحاد الأوروبي بموجب مبادرة كل شيء إلا السلاح. وسلط المحاور الضوء على أهمية مخططات الأفضليات فيما يخص نوع الجنس، وبخاصة في مجالي المنسوجات والملابس، اللذين تشكل النساء معظم القوة العاملة المستخدمة فيهما، الأمر الذي يمنح المجتمعات قدرة على إحداث التغيير.

٣٧- وركزت المناقشة التالية على الطريقة التي يمكن بها لأقل البلدان نمواً أن تستفيد من الشركات المتعددة القوميات. وأشار مندوب إلى أنه، بالإضافة إلى مضاعفة الصادرات، ينبغي التركيز على كيفية تحقيق المنافع التي ينبغي أن تعود على أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تدفقات رأس المال والموارد الأخرى اللازمة لتنمية الصادرات وتنويعها. وسلط محاور الضوء على المسائل المثيرة للجدل المتعلقة بالتجارة الدولية ونظم المعونة، وبخاصة حاجة أقل البلدان نمواً للمساعدة إلى الاحتفاظ بحيز للسياسات. وأخيراً، أكد مندوب أن أقل البلدان نمواً تفتقر إلى القدرات المؤسسية والتقنية اللازمة لوضع الاستراتيجيات الضرورية لنمو اقتصاداتها وتحويلها، وشدد على

حاجتها إلى العمل معاً من أجل وضع أطر مشتركة للتعاون وتنفيذ السياسات. وسلطت المناقشة الضوء على أهمية عدم إغفال أحد في عملية التنمية.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٨ - انتخب اجتماع الخبراء المعني بسبل ووسائل الارتقاء بمستوى تنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، السيدة جولي إموند (كندا) رئيسة للاجتماع والسيد محمد بحيث (السودان) نائباً للرئيس ومقرراً.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٩ - أقر اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول أعماله المؤقت (TD/B/C.I/EM.9/1). وبالتالي كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - سبل ووسائل الارتقاء بمستوى تنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول: القدرات الإنتاجية ومضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية
- ٤ - اعتماد تقرير الاجتماع

جيم - نتائج الاجتماع

٤٠ - وافق اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، على أن يتولى الرئيس تلخيص المناقشات.

دال - اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤١ - أذن اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، لنائب الرئيس - المقرر بأن يتولى، تحت إشراف الرئيس، إعداد الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

- ١- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
- | | |
|---------------------------------|--------------------------|
| إثيوبيا | السودان |
| الأردن | عُمان |
| إسبانيا | مصر |
| ألمانيا | المغرب |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | المملكة العربية السعودية |
| بلغاريا | موزامبيق |
| توغو | ميانمار |
| الجزائر | نيبال |
| جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | نيجيريا |
| جيبوتي | هايتي |
| السنغال | اليابان |
- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الاجتماع:
- مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
أمانة الكومنولث
الاتحاد الأوروبي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
مركز الجنوب
- ٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية مُمثلة في الاجتماع:
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
مركز التجارة الدولية
مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية مُمثلة في الاجتماع:
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة العمل الدولية
الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة التجارة العالمية
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثلة في الاجتماع:
- الفتة العامة:
شبكة العالم الثالث

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة